

جريدة الجمهورية 22/9/2012

المسيحيون ما بعد الوصاية السورية.

تمسك بعض المسيحيين بفرنسا في مرحلة زوال الإنتداب الفرنسي على لبنان ، كذلك تمسك بعضهم ولم يزل بالوصاية السورية التي خرجت عسكرياً من لبنان.

يوم نشوء الدولة اللبنانية كان المسيحيون منقسمين بالرأي والكتل والأحزاب والمواقف ، وفي ذلك إيجابية لعدم ضرورة وجود أحادية في الرأي المسيحي ، بل تنوع يغني الحياة السياسية اللبنانية ويضفي على الديمقراطية اللبنانية تميزاً ملحوظاً.

إستمرّ الوضع كما هو في مرحلة ما بعد الإستقلال حتى دخول لبنان الحرب الأهلية ، حيث لم تعد المسألة مقتصرة على التنوع داخل المجموعة المسيحية ، بل مسألة تقهقر واضمحلال وخسارة الحضور والدور الذي لعبته هذه المجموعة بأبعاده التاريخية والمشرقية.

وقد اضطهدت هذه المجموعة في المواجهة بما سمّي في حينها مع المقاومة الفلسطينية التي حاولت أن تفتش لبنان وطناً أو ساحةً بديلة عن فلسطين المحتلة ، كما اضطهدت هذه المجموعة أيضاً من خلال المواجهة مع النظام السوري الذي احتل لبنان وأمعن في محاولة تركيب كل اللبنانيين ، حيث نجح بـمكان وفشل بـمكان آخر ، هذا النظام الذي طُلب منه الدخول لتقديم يد العون للبنانيين ، فمدّ يده على كل اللبنانيين.

وفي كل هذه المرحلة ، تراجع الدور والحضور لدى المسيحيين ، حتى وصل إلى درك خطير . أما وبعد خروج الوصاية السورية من لبنان ، وبدلاً من أن تأخذ المبادرة القوى المسيحية الممثلة لهم في بثّ الروح لإحياء الدور وتأكيد الحضور ، فلا هم توصلوا إلى إزالة كل الخلل ولا حتى جزءً منه.

لقد كان الخلل معروفاً جراء سوء تطبيق " إتفاق الطائف " كما يكمن الخلل أيضاً في بعض الشوائب التي اعترت صلاحيات رئيس الجمهورية في إطار تمكينه من لعب دوره كحكم فعلي بين السلطات دون المساس بحقوق سائر الجماعات اللبنانية ، إضافة إلى الهجرة التي لحقت بالمسيحيين بنوع خاص وحرمان نسبة كبيرة من حقهم في الحصول على الجنسية اللبنانية ، وتهجيرهم عن قراهم ، وإبعادهم أو بعدهم عن الإدارة العامة.

كما يكمن الخلل أيضاً في قانون الإنتخاب ، فهو وبعد عودة القوى السياسية لممارسة دورها بصورة طبيعية بعد زوال الإحتلال السوري ، وبالرغم من مرور ما يفوق السبع سنوات على ذلك !!! لم يتمكنوا من تقديم مشروع موحد وواضح أو مشاريع متعددة من شأنها أن تزيل الخلل وتعيد التوازن . وقد دخلوا في الربع الأخير من ساعة الصفر ، حيث بات موعد الإنتخاب قريب وإذا حصل التعديل في هذا القانون وأزيل شيئاً من الخلل ، فهم لا شك تأخروا أو كانوا قد لجؤوا من حيث يدرون أو لا يدرون إلى نفس الأسلوب الذي كانت الوصاية السورية تقوم به ، وهو إقرار تقسيمات إنتخابية قبل أشهر قليلة من الإنتخابات بما يربك الناخب والأحزاب على حدٍ سواء ويؤثر سلباً في العملية الديمقراطية.

نأمل أن لا يكرروا هذه الأخطاء فيستمر الخلل نتيجة مصالحهم وصراعاتهم السياسية ، حيث أن التوازن المنشود مطلوب بالحاح بغية تطوير الحياة السياسية اللبنانية ، لترتقي لاحقاً إلى مستوى دولة مدنية يسودها العمل الحزبي العصري ، وذلك من خلال التداول على رئاسة الأحزاب بعيداً عن العائلية والإقطاعية الحزبية ، وصولاً إلى لبنان دائرة إنتخابية واحدة يجري فيها الإنتخاب على أساس النظام النسبي وذلك من أجل الإنسان والمواطنة في لبنان.

المحامي الدكتور أنطوان أ. سعد